مقدمة

ما العمل ؟ كان ذلك السؤال الذي حاولت الاجابة عنه في جريدة المغرب بتاريخ 25 ديسمبر 2012 ولكن لم يقع الانتباه الى ما جاء فيه لأنه كما قيل "يغني خارج السرب" ولأن أهل السياسة كانوا يتخاصمون ويتجاذبون ويتبادلون التهم تاركين الوضع يتعكّر والعنف يتفاقم يوما بعد يوم حتى حدثت الفاجعة واغتيل أحد زعماء المعارضة الشهيد شكري بلعيد تعمّده الله برحمته الواسعة ورزق أهله وذويه والشعب التونسي جميل الصبر والسلوان وانّا لله وانّا اليه راجعون .

وصلنا الى هذه المصيبة لأننا تعاملنا بصفة عادية و"روتينية" مع حدث استثنائي يتمثل في ثورة شعبية فجّرت أوضاعا استثنائية وذلك بالاعتماد على حكومات وقتية وانتقالية تنقصها الشرعية والوقت للسيطرة على الأوضاع ومعالجة المشاكل المطروحة عوض أن نتّبع الطريقة الوحيدة التي أثبتت جدواها في معالجة الأوضاع الاستثنائية كما في ألمانيا وفرنسا مثلا بعد الحرب العالمية الثانية وهي طريقة "الوحدة الوطنية" وتظافر كل القوى الفاعلة لانقاذ الوطن .

وقد مكنني المقال المذكور أعلاه الذي يأتي بعد عدة مقالات أخرى بداية من شهر مارس 2011 من توضيح مبادئ ومكوّنات وأساليب الوحدة الوطنية . وان الأحداث التي شاهدناها منذ أكثر من سنتين تثبت اتخاذنا طريقا غير ناجعا وعلينا أن نتحلى بالشجاعة الكافية لتوحيد صفوفنا ولنسعى لاسعاف الوطن الجريح الذي أصبح مهدّدا في مصيره جغرافيا وبشريا واقتصاديا وماليا وثقافيا وحضاريا .

تتكلم كل الأطراف المعنية في هذا الشأن عن حتمية الحوار والتشاور والتوافق والوفاق بدون أن توضح الأهداف والوسائل القانونية والسياسية التي من شأنها أن تمكّننا من الوصول الى برّ الأمان ولهذا كان لابد من وضع مشروع "وثيقة الوحدة الوطنية" توضّح المسار بكل معطياته وخاصة منها أهداف الوحدة الوطنية ونظام الوحدة الوطنية الذي يحتوي على حكومة كفاءات وهيئة سياسية ومدّة الوحدة الوطنية الكفيلة باستقرار البلاد واصلاح الأوضاع والخروج من "الاستثنائي" الى "الاعتيادي" واصلاح المشهد السياسي ومهام الهيئة السياسية وأخيرا الاستفتاء والشرعية الشعبية .

ونطرح هذا المشروع على الرأي العام لأن الوضع لا يتحمل ضياع الوقت بعد فاجعة اغتيال الشهيد شكري بلعيد ونكون أجرمنا في حق الوطن ان استمرينا في التجاذبات التي غرقنا فيها طيلة 25 شهرا حتى أرهقتنا جميعا .

وكلّ منّا يلزمه أن يراجع نفسه ويترك جانبا كل ما هو تطرّف مهما كان نوعه وأن يتحلى بالاعتدال حتى لا تتفاقم الأزمة وتقودنا الى ما لا يحمد عقباه .

نداء من الأعماق الى كبار المسؤولين السياسيين وقادة المجتمع المدني أن يوحدوا كلمتهم رفقا بالوطن والمواطنين الذين يطالبون بالأمن والهدوء والسلم والعمل المفيد في الميادين الحيوية بالنسبة لكامل المجتمع .

لعلّ الله سبحانه وتعالى يسدّد خطانا ويرشدنا الى ما فيه الخير والسلام ويوفقنا الى العمل الصالح

والله السميع المجيب وهو وليّ التوفيق .

مشـــــروع
وثيقــة الوحــدة الوطنيـــة

نظرا لما يقتضيه نجاح الثورة وبلوغ أهدافها وبعد دراسة الوضع والحوار المعمق حول الحلول الممكنة لمواجهة الصعاب التي من شأنها أن تؤدي الى فشل لا يتمناه ولا يقبله كل المواطنين وجميع المسؤولين في الحقل السياسي وفي المجتمع المدني .

اتفقت الأطراف الموقعة على هذه الوثيقة على اختيار مسار "الوحدة الوطنية" وأهدافها ونظامها .

I/ أهداف الوحدة الوطنية

تقتضي الوحدة الوطنية جمع كل القوى المؤمنة بالديمقراطية والحكم الجمهوري واحترام حقوق الانسان والتعايش السلمي بين كل التونسيات والتونسيين والتداول السليم والسلمي على السلطة لأنه أصبح واضحا أنه لا يمكن لأي حزب أو هيئة أو طرف بوحده أن يحكم البلاد ويواجه حدّة الوضع الحالي الذي يستدعي تجميع القوى ووضع حدّ للتجاذبات السياسية وما ينجرّ عنها من عدم الاستقرار والأمن واجتناب كل ما من شأنه أن يحدث خلافات عقائدية أو مذهبية أو غيرها لأنها تضعف قوتنا في السيطرة على أهم المشاكل الحالية وخاصة منها التي تهم :

أولا : الحد من البطالة خاصة منها التي تخص حاملي الشهادات العليا والتركيز على الاستثمار وتكوين أكثر ما يمكن من مواطن التشغيل حتى لا نخلق بطالة متزايدة مع طول الزمن كما كان الشأن في الماضي .

وثانيا : اعداد خطة دقيقة للنهوض بالجهات الأقل نموا والمواطنين الأضعف دخلا حتى نتمكن شيئا فشيئا من تحقيق أكبر قدر من المساواة بين كل المواطنين وكل أجزاء الوطن.

وثالثا : مراجعة توزيع المهام والأعمال بين السلط المركزية ومكونات المجتمع المدني حتى نمكّن كل الطاقات الفاعلة من انجاز المشاريع والخدمات وتشريك المواطنين في

الاهتمام عن قرب بالنشاط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ونبني هكذا "لامركزية" تبعث الحيوية في كل الجهات ونعوّد المواطنين على تحمل المسؤوليات والعمل على الاصلاح والتقدم وعدم الاكتفاء بما ستوفر لهم السلط المركزية كما تعودوا على ذلك طيلة العقود الماضية .

ورابعا : وعلى ضوء ما ذكر ثالثا يمكن حينئذ مراجعة النظام الجبائي حتى يتماشى مع خطوات التقدم في اللامركزية وتدعيم الأنظمة البلدية والجهوية التي سيقرها الدستور الجديد .

وخامسا : العمل على اعادة تنظيم القطاع المالي والمصرفي حتى نضمن له تصرفا سليما ناجعا يقيه من السقوط في عدم التوازن والخلل والتدهور سواء كان ذلك في ميدان البنوك التجارية التي يجب تقييم فاعلية حوكمتها التي أظهرت ضعفا مدمرا في الدول الكبيرة والصغيرة بما فيها تونس واستدعت تدخل الدولة وتحملها أعباء افلاس ناتج عن سوء التصرف أو كان ذلك في قطاع بنوك التنمية الستة التي أعدمت عجزا ووقع الحاقها بقطاع البنوك التجارية التي أصبح عددها أكثر بكثير مما تستدعيه الأعمال التجارية العادية .

وسادسا : الاهتمام بوضع ميزان الدفوعات وعجزه المستمر منذ الاستقلال من جراء ضعف الصادرات والتطور السريع للواردات نتيجة أولا ضعف نسبة نمو الانتاج التي اقتصرت على حوالي معدل 5 % سنويا طيلة نصف القرن الماضي وثانيا لاتساع استهلاك البضائع والخدمات المستوردة ويجب في هذا الميدان وضع خطة محكمة من شأنها أن تقضي على "العجز الجاري" الذي يخص البضائع والخدمات وتعويضه شيئا فشيئا بفائض يمكننا من مواجهة المديونية الخارجية المتراكمة واحترام تعهدات البلاد في ما يخص تسديد القروض المستعملة أصلا وفائدة .

ويمكن في هذا الشأن التفكير في أحوال كل القطاعات الفلاحية والصناعية والسياحية والخدماتية الأخرى حتى نبرز امكانياتها في دعم التصدير كما وقع في السبعينات باصدار قانون أفريل 1972 الذي أتى ثماره وساهم في الحد من العجز الخارجي .

وسابعا : وبالاعتماد على ما ذكر سادسا يجب النظر في علاقاتنا الاقتصادية مع الخارج وخاصة مع أقطار الجوار في المغرب العربي والمنطقة العربية بأكملها ومع أقطار الاتحاد الأوروبي الذي يمثل أكبر قسط من وارداتنا وصادراتنا والذي ربطتنا به معاهدة فتحت له أسواقنا بدون أن نتمكن من فتح أوسع للأسواق الأوروبية ويرجع عدم التوازن هذا الى مستوى النمو في كل من الطرفين حيث أن أوروبا بلغت منذ عشرات العقود تقدما أقوى من الذي حصل في تونس في السنوات القليلة الماضية بعد الاستقلال لأن النظام الاستعماري ترك البلاد في حالة تخلف كبير في جميع الميادين .

وكان من المفروض أن يعالج عدم التوازن المذكور عن طريق تدعيم التدفقات المالية الحكومية لمساعدة الاقتصاد التونسي على الاقتراب شيئا ما من مستوى الاقتصاد الاوروبي وعن طريق تشجيع المؤسسات الأوروبية على الاستثمار بتونس وتدعيم الشغل والتصدير الاّ أن هذا الدعم لم يكن في المستوى المطلوب نظرا لركود النمو الاقتصادي وتفاقم البطالة في أوروبا من جهة وعدم التشجيع على الاستثمار في تونس بالاضافة الى عدم توفر الثقة في الوضع السياسي في تونس الذي اتسم بالفساد وتسلط أقلية قريبة من الحكم على أهم مواطن النشاط الاقتصادي وكل هذه الاعتبارات تستدعي معالجة العلاقات مع الطرف الأوروبي بصفة معمقة تفرض على الطرف التونسي نظاما ديمقراطيا سليما نظيفا يبعث على الثقة وعلى الطرف الأوروبي الالتزام بتعهداته ومساعدة الاقتصاد التونسي على تقوية امكانياته حتى يصبح قادرا على التعايش مع اقتصاد أوروبي أكثر تقدما وقادرا على مزاحمة واضعاف الانتاج التونسي داخل البلاد وفي السوق الأوروبية حيث أنه وقع تطبيق المساواة في الالتزامات الخاصة بالمعاملات التجارية ويجب أن تراعى كل هذه المعطيات في مشروع "الشريك المتميز" الذي يلزمه أن يعالج هذا الوضع الناتج على "معاهدة بن علي" والمبني على مساواة غير عادلة بين اقتصاد عريق في التقدم واقتصاد في بداية طريق النمو مع مراعاة عامل الزمن لأن مدة 12 سنة كانت لا تكفي لاحداث التوازن الذي يستدعي ربما جيلا أو أكثر .

وثامنا : دراسة العلاقات الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية والعمل على تجنب الاضرابات والاضطرابات حتى ندعم قدراتنا على الانتاج والتشغيل وهذا يستدعي تنظيم هذه العلاقات على أساس التشاور والشفافية داخل المؤسسة الاقتصادية حتى يتضامن كل الأطراف في خدمة المؤسسة ويساهموا في نجاحها ونتائجها ويعملوا على تجاوز صعوباتها والتضحية من أجل اعادة النجاح والازدهار للمؤسسة وحتى يشعر كل

الأطراف أن الشفافية والتشاور السلمي والسليم هو في مصلحة الجميع ، في مصلحة المؤسسة أساسا وفي مصلحة أصحاب رأس المال وفي مصلحة العاملين فيها من اطارت وعملة .

واذا اتبعنا هذا المسار فنسهل المأمورية على السلطة التي لن تحتاج حينئذ للتدخل في سير المؤسسات وتكتفي بوضع التصور العام للاقتصاد وخطوطه العريضة التي يجب احترامها من كل الأطراف .

وتاسعا : العمل بالسرعة وبالقوة اللازمة على استتباب الأمن بصفة نهائية بعد أكثر من سنتين من التدهور المزعج خاصة وأن التطورات عند الجيران والبلدان العربية والافريقية تبعث على اليقظة والاستعداد لما يقع من أحداث وخاصة أن كل ما يمكن أن نقوم به من أعمال كالمذكورة آنفا في كل الميادين لا يمكن انجازها اذا لم نسيطر تماما على الوضع الأمني وذلك بتضافر كل المجهودات من طرف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والادارية للمساهمة في السلم والأمان وتهدئة الأوضاع واجتناب الخطاب العنيف والكلام الجارح وكذلك الشتم وتبادل التهم . ويقتضي استتباب الأمن أيضا أن نعالج المشاكل الناتجة عن الثورة كمقاومة الفساد والاسراع في محاكمة من أجرم في حق الوطن وعدم السعي في اقصاء من لا يقم باجرام ينص عليه القانون والعمل على منع تكوين منظمات "لحماية" منظمات أو للقيام بأعمال ارهابية وأنواع مختلفة من العنف لا تساهم في استتباب الأمن في المجتمع ككل والاّ أعطينا اشارة غير مرغوب فيها في "الحماية الذاتية" وتكوين فرق مسلحة للدفاع عن المؤسسات والأرزاق والممتلكات والأرواح وتكون هكذا قمة الفوضى وانحلال الدولة وتدهور المجتمع والقضاء على الوطن والمواطنة .

وعاشرا : الشروع في دراسة واعادة النظر في النظام التربوي الذي تقدم كميا وتقهقر نوعيا بحيث يساهم في تفاقم مشاكل التشغيل والبطالة ولم نتمكن منذ الاستقلال من تكوين حجم من مواطن الشغل في مستوى الطلب . وأحدث التقدم الكمي الحاصل في نظام التربية تحويرا هاما في نوع مواطن الشغل التي يجب احداثها الذي أصبح يهم بنسبة 60 % حاملي الشهائد العليا بعد أن كانت هذه النسبة لا تتعدى 6 % في أواسط سبعينات القرن الماضي .

ويقتضي تحوير النظام التربوي تناسقه مع التنمية الاقتصادية وما تستحقه من اطارت وفنيين وعملة مختصين والتي ستقتحم حتما صناعات متطورة وفلاحة مصنعة وخدمات فنية راقية ولهذا

يتحتم هيكلة النظام التربوي لكي يتفاعل مع النظام الاقتصادي في وضع برامج التعليم والتكوين وفي انجاز هذه البرامج .

كما يجب في هذا الميدان "تحرير" المؤسسات التربوية حتى تتمكن من وضع برامجها ووسائل تلقينها واختيار طلبتها حتى ندخل شيئا من الحيوية في هذا الميدان الأساسي الذي قاسى من المركزية المجحفة وما ينتج عنها من رقابة وثقل وجمود وعدم مواكبة التطور في كل الأنشطة العصرية .

واذ تقدمنا في ميدان الابتدائي والاعدادي بتكوين المدرسة الأساسية حتى نحمي التلميذ من الرجوع الى الأمية كما كان الحال بالنسبة لنظام "السيزيام" الذي كان يبعث الى الشارع والضياع عشرات الآلاف من الشبان فيجب اذا مواصلة اصلاح التعليم الثانوي والتعليم العالي مع الحرص على ادماج التكوين المهني واعطائه نفس الأهمية كالآداب والعلوم والوصول به الى مرحلة الدكتوراه .

كما يلزم أخيرا النظر في مسألة اللغات المستعملة في النظام التربوي بالاضافة الى اللغة العربية لأن عالم الاقتصاد والمال والأعمال يتكلم اللغة الأنقليزية التي يجب استعمالها مع اللغة الفرنسية أو غيرها كالايطالية والألمانية لأن امكانيات تطور البلاد ونظرا لحجمها وامكانياتها تقتضي تفتحها على العالم وتمكين ابناءها وشبانها ورجالها من الاتصال بالخارج اتصالا تستفيد منه المجموعة الوطنية في ميادين تطوير الاقتصاد وصناعاته وفلاحته وسياحته وخدماته ويمكنها هكذا أن تحتفظ بشبانها الذين أنفقت الكثير لتكوينهم ولا يجدون فيها شغلا في مستواهم .

نرى هكذا أن اصلاح النظام التربوي هو من أهم مشاكل البلاد ان لم نقل أهمها وهذا ما تؤكده تجارب بلدان نجحت في هذا الميدان الذي أعطته الأهمية القصوى مثل فنلندا وكوريا الجنوبية وبعض الدول الأخرى .

وبالاضافة فان هذا الاصلاح سيعطي للشباب الاهتمام الأكيد والمتأكد نظرا لأنه يمثل مستقبل البلاد واعتبارا لما قام به في انطلاق الثورة ولهذا فانه محور كل الأعمال التي يجب القيام بها من استثمار وخلق مواطن الشغل كما وقع ذكره .

وضع مخطط عام لسنة 2020

ومع انجاز هذه الأهداف لا بدّ من اعداد مخطط عام للفترة ما بين 2013 و2020 يمكّن من تصوّر المستقبل الاقتصادي والاجتماعي ومراحل انجاز الأهداف المرسومة حتى

نتعرّف على امكانية الخروج من الأوضاع الحالية الصعبة ونصل الى حل المشاكل المطروحة ونصلح كل حالات الضعف والعجز في الميادين الحساسة مثل الاستثمار والانتاج والتشغيل وميزانية الدولة والدين العام وميزان الدفوعات والدين الخارجي والنظام المصرفي والنظام التربوي وبحثا عن الحالة التي يمكن أن تكون عليها تونس لسنة 2020 : اقتصادا متوازنا ومتقدّما ومجتمعا متضامنا جغرافيا وبشريا ونظاما سياسيا هادئا قادرا على المساهمة في التطوّر الاقتصادي والازدهار الاجتماعي ولهذا فانه لابدّ أن ننظر بصفة مدققة كيف سيكون تنظيم مسار الوحدة الوطنية .

II/ نظام "الوحدة الوطنية"

1/ حكومة كفاءات وهيئة سياسية

يرتكز هذا النظام على حكومة كفاءات يتابع أعمالها هيئة سياسية تجمع ممثلي كل الأطراف المشاركة في مسار الوحدة الوطنية ونتمكن هكذا من الجمع بين الخبرة القادرة على تسيير شؤون الدولة والبلاد والحياد الذي يقتضي منها الابتعاد عن الخلافات السياسية واجتناب الترشح الى أي نوع من الانتخابات حتى يتفرّغوا تماما الى مهامهم الصعبة والجمع أيضا بين التجربة والتكوين السياسي الذي يضمن سلامة المسار والدفاع عنه ومعاضدته أمام الرأي العام ويساعد الحكومة على انجاز ما طلب منها .

وكل من حكومة الكفاءات والهيئة السياسية يتابعان العمل الاصلاحي وتقييم النتائج واعلام المجلس التأسيسي حتى يتحصلا على ملاحظاته وتشجيعه أو تحذيره من ما قد يحصل من بطء أو انحراف أو تجاوز .

2/ الاستفتاء

هذا النظام يطرح مشكلة استمرار المجلس التأسيسي الذي سيبقى موجودا طيلة مدّة مسار الوحدة الوطنية وينتج عن هذا الاقتراح ابدال الانتخابات التشريعية والرئاسية اذا أقرّها الدستور الجديد باستفتاء عام على مشروع وثيقة "نظام الوحدة الوطنية" المتفق عليها من جميع الأطراف المساهمة في هذا المسار ولا يحدث هذا الاستفتاء ما يمكن أن تحدثه سلسلة انتخابات متتالية في وقت قصير من تجاذبات ومعارك سياسية لا تساعد على الهدوء المتأكد بعد سنتين من الاضطرابات الانتخابية بدون جدوى .

3/ مدة الوحدة الوطنية

ويهم الاستفتاء مدة نظام الوحدة الوطنية والاقتراح هو أن تكون ثلاث سنوات لعدّة اعتبارات منها تكوين المناخ الملائم للعمل المشترك بين كل الأطراف المعنية رغم اختلاف توجهاتها ووضع عدّة قوانين كقانون الأحزاب للتشجيع على جمعها لأن تشتتها كان في انتخابات 2011 سببا في الامتناع عن التصويت من جرّاء كثرة الحزاب والقوائم "المستقلة" التي لم تكن لها المصداقية الكافية .

4/ اصلاح المشهد السياسي

ونلاحظ في السنتين الماضيتين عدم عدم توازن كبير في المشهد السياسي أدّى الى اتهام الفريق الفائز بالتغوّل واعتماد أساليب "الحزب الواحد" التي يتعيّن الابتعاد عنها اعتبارا للأضرار التي خلفتها .

والسعي وراء اصلاح المشهد السياسي يلزمه شيئا من الوقت حتى يقع الاتفاق من جهة على قانون الأحزاب وهذا ليس بالهيّن وعلى قانون الانتخابات الذي له انعكاس على المشهد السياسي لأن قاعدة النسبية تساهم في تشتيت الأحزاب وقاعدة الأغلبية تقصي أجزاءا هامة من الرأي العام ويجب حينئذ استعمال الأغلبية والنسبية معا لأن الأولى تضمن الاستقرار اللازم والثانية تمكّن أجزاءا من الناخبين لا بأس بها من التواجد في البرلمان .

ولهذا لا يمكن التسرّع في هذا الميدان لأننا سنصطدم بخيبة كبيرة كما وقع في الانتخابات الأولى بعد الثورة حيث أن نصف الناخبين لم يهتمّوا بالعملية الانتخابية ولم يشاركوا في الانتخابات وحوالي الثلث من الذين شاركوا لم يتحصلوا على أي مقعد في المجلس التأسيسي لأنه لم يكن هناك وقتها قانون يمنع تعدد الأحزاب وقانون الانتخابات كان معقدا بالنسبة لأغلبية الناخبين .

وبالاضافة فان اعداد وانتصاب هيئات عديدة تضمن الوصول الى مشهد سياسي معتدل وانتخابات ناجحة ونزيهة يتطلب شيئا من الوقت ونحن قضينا عدة أشهر لوضع قانون هيئة الانتخابات ولم تبدأ الهيئة في أعمالها التي تستدعي كالتي سبقتها أشهرا عديدة وسنجد نفس الاحتياج الى الوقت لوضع هيئة الاعلام ولم يقع حدّ الآن تفعيل المراسيم

الخاصة بالموضوع . كما يلزم أيضا تنظيم قطاع العدل ودراسته مليّا بعد أن يقع اتمام الدستور الجديد الذي مازال حوله عدّة اختلافات .

ولهذا فان اصلاح المشهد السياسي والتوازن هو الذي يضمن تداول سلمي وسليم على السلطة لأن الحكم يقتضي هذا التداول حتى يقع اجتناب السير نحو نظام ديكتاتوري . وحتى يتم الانسجام مع أهداف نظام الوحدة الوطنية وتنظيمها ومقتضياتها فانّ المجلس الوطني التأسيسي الذي سيستمر ثلاث سنوات من واجبه أن يساهم في انجاح اتفاق الوحدة الوطنية وعليه اذا أن يتخذ كل قراراته بأغلبية موصوفة من نوع أربع أخماس أو خمس أسداس الأصوات أي 174 صوت أو 180 صوت على مجموع 217 صوت .

وهذا التنظيم من شأنه أن يعطي شرعية شعبية للمجلس بمقتضى الاستفتاء لأن مدته القانونية والمتفق عليها سياسيا انتهت بتاريخ 23 أكتوبر 2012 ونضع هكذا حدّا الى الالتباس الحاصل حول هذا الموضوع ولا نفرض على البلاد انتخابات متتالية من شأنها تدعيم الاضطراب والتجاذب وما ينتج عنها من عدم استقرار وركود اقتصادي وهيجان اجتماعي .

III/ مهام الهيئة السياسية

تضم الهيئة ممثلي الأطراف المساهمة في مشروع الوحدة الوطنية كما ذكر آنفا ومن الممكن أن نوضح بصفة أدق مهام الهيئة.

أولا : تباشر الهيئة كل القضايا السياسية المطروحة على الساحة أهمها اتمام الدستور مباشرة وتعرض اتفاقها في هذا الشأن على المجلس التأسيسي للمصادقة .

ثانيا : تعمل الهيئة على حل المشاكل العالقة والناتجة عن قيام الثورة منها العمل على انهاء المحاكمات السياسية وقضايا الفساد والعدالة الانتقالية وغيرها من المشاكل حتى ننهي الاضطرابات التي انجرت عن البطء الحاصل ان لم نقل العجز في هذا الميدان .

ثالثا : مساعدة الحكومة على وضع برامجها والتعريف بها لدى الرأي العام والدفاع عنها .

رابعا : وضع المشاريع والقوانين الخاصة بقانون الانتخاب وقانون الأحزاب والهيئات المستقلة للانتخاب والاعلام وغيرها .

خامسا : العمل على الاتصال المباشر والمستمر مع كافة أطراف المجتمع وخاصة الشباب والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حتى لا تحصل قطيعة مع جماهير الشعب التونسي .

العمل على انجاح الوحدة الوطنية

واذا توصّلنا الى اعتماد نظام الوحدة الوطنية والعمل المجدي في ما يوفّره من اجماع وهدوء وتقارب وتشاور نكون قد أعددنا كل أسباب النجاح لانتصاب مشهد سياسي ومؤسسات تنظيمية وتعوّد الجميع على الحوار الموضوعي الايجابي والعمل المشترك في خدمة الوطن واعتبار المصلحة الوطنية العليا قبل أي اعتبار آخر .

ويمكن حينئذ لنظام ديمقراطي متحضّر يغلّب الحوار على المواجهة أن يستقر في الوطن ويساهم في سعادة الوطنيين الذين سيهتمّون بالشأن العام ويأخذون المثل عن قادتهم الذين أصبحوا مثاليين في الهدوء والنجاعة والموضوعية والعمل الصالح ومدّة الثلاث سنوات لا يمكن اعتبارها "ضياعا" للوقت أو تنكّر لمبدأ الانتخاب في الظروف الاعتيادية ومن الواضح أننا في غياب الوحدة الوطنية قضينا أكثر من سنتين في الجري وراء انتخابات يصعب أن تثمر في الظروف الاستثنائية التي عرفناها ولهذا فانه من المعقول أن نقضي ثلاث سنوات لاعداد الوطن لممارسة النظام الديمقراطي باستمرار وبدون أزمات متعددة . ويتحتم علينا أن نشتغل بصفة جديّة طيلة ثلاث سنوات لعلّنا نحقق الأهداف المذكورة في هذه الوثيقة .

ولابدّ من التغلب على كل الصعوبات التي ستعترضنا في مسار الوحدة الوطنية ومن التحلي بأعلى الأخلاق الحميدة كما أوصى بها سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام في الأحاديث التي يتحتم ذكرها في نهاية هذه الوثيقة لما فيها من المعاني النبيلة :

قال صلى الله عليه وسلم :

- يسّروا ولا تعسّروا وبشّروا ولا تنفّروا (رواه البخاري ومسلم)

- لا تروّعوا المسلم فان روعة المسلم ظلم عظيم (رواه الطبراني عن عامر بن ربيعة)
- عوّدوا قلوبكم الترّقب وأكثروا التفكّر والاعتبار (رواه الديلمي عن الحكيم بن عمر)
- اذا صلح الملك صلحت رعيته واذا فسد الملك فسدت رعيته (رواه الترمذي عن عائشة) .

والله ولي التوفيق .